الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

UNDP
شعوب متمكنة
أم صامدة.

دور مجلس النواب في تفعيل مشاركة الشباب اللبناني في الأحزاب السياسية وفي الانتخابات

إعداد السيدة كارمن جحا

دور مجلس النواب في تفعيل مشاركة الشباب اللبناني في الأحزاب السياسية وفي الانتخابات

من المشاركة إلى الشراكة في صنع القرار السياسي

آب-أغسطس 2013

مشروع التعاون بين مجلس النواب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إعداد السيدة كارمن جحا
خبيرة في الإصلاح السياسي وفي قضايا الشباب
شريكة ومستشارة لدى مؤسسة «بيوند للإصلاح والتنمية»

حقوق الطبع © 2013
جميع حقوق الطبع محفوظة. ولا يجوز استنساخ أيّ جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام إسترجاع أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أو آلية، أو بالنسخ الضوئي أو بالتسجيل، أو بأية وسيلة أخرى، بدون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
إنّ التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير، لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم الدعم التقني لمجلس النواب.

شكر وتقدير

ما كان هذا البحث ليتمّ من دون دعم الأفراد والكيانات الرئيسية التي وافقت على تبادل المعلومات القيمة وتسهيل الحصول على وثائق مهمة ومساهمتها القيّمة على هذا الصعيد.

عليه، نتوجّه بالشكر أولا للسيدة فاطمة فخر الدين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرلمان لتسليط الضوء على أهمية الشباب في العملية السياسية ورعايتها لهذه الدراسة.

كما نشكر رئيس اللجنة البرلمانية للشباب والرياضة السيد سيمون أبي رميا لدعم هذه الدراسة وتشجيعها.
وقد تم اكتساب أفكار قيمة من المقابلات التي أجريت مع ممثلين عن:

1. **تيار المستقبل**
2. **التيار الوطني الحر**
3. **حزب الله**
4. **القوات اللبنانية**
5. **حزب الوطنيين الأحرار**
6. **حزب المردة**
7. **حزب الطاشناق**
8. **الحزب التقدمي الاشتراكي**
9. **حزب الكتائب**

ولا بدّ من أن نشكر أيضًا الأحزاب السياسية على وجه الخصوص، والتي وافقت على تبادل اللوائح والأنظمة الداخلية لأغراض هذا التقييم:

1. **تيار المستقبل**
2. **التيار الوطني الحر**
3. **القوات اللبنانية**
4. **حزب الوطنيين الأحرار**
5. **حزب المردة**
6. **الحزب التقدمي الاشتراكي**
7. **حزب الكتائب**
8. **الحزب السوري القومي الاجتماعي**

وأخيرا نتقدم بالشكر للخبراء من مؤسسة بيوند للإصلاح والتنمية الذين ساهموا في معرفتهم وخبراتهم في تصميم هذه الدراسة وصياغتها وهم:

1. **مروة ابو ضية**
2. **جيلبير ضومط**
3. **نبيل حسن**

الفهرس

القسم	الصفحة
مقدّمة: من المشاركة إلى الشراكة دور الشباب اللبناني في صنع القرار السياسي	5
منهجية الدراسة	7
مراجع دولية ووطنية من أجل تفعيل دور الشباب في الحياة السياسية	9
تحليل الواقع: شباب «مسيَّس» وليس مشارك	11
مستويات المشاركة السياسية	14
تقييم دور الشباب في الحياة السياسية المستوى الأول: البيئة الناظمة للحياة السياسية المستوى الثاني: النظام الداخلي للأحزاب السياسية المستوى الثالث: آليات مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي	17
التوصيات: الانتقال من المشاركة السلبية إلى الشراكة الفاعلة	23
المراجع	27

مقدّمة: من المشاركة إلى الشراكة:
دور الشباب اللبناني في صنع القرار السياسي

«ليس التفكير في كيفية بناء مستقبلٍ أفضل للشباب بأهمية إعدادهم لبناء مستقبلٍ أفضل لوطنهم...»

هل يحتاج الشباب إلى تعزيز مشاركتهم في صنع القرار السياسي في لبنان؟ للوهلة الأولى، يبدو الشباب اللبناني «مسيَّساً» إلى حدٍّ كبير ومنخرطاً في الحياة السياسية، إن في الجامعات والجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، أو من خلال الثقل الذي يمثّلونه في خلال التظاهرات على حدٍّ سواء. إذاً تكمن المشكلة في نوعية مشاركة الشباب اللبناني في الحياة السياسية وكيفية هذه المشاركة.

لذا يركّز هذا التقرير على إظهار البيئة السياسية والتشريعية والأنظمة الحزبية والآليات السياسية التي تجعل من الشباب مشاركين سلبيين في الحياة السياسية، ليقترح توصياتٍ عمليةٍ تجعلهم «شركاء» فاعلين في صنع القرار السياسي. آن الأوان لأن ينتقل الشباب من المطالبة بالمشاركة في العمل السياسي إلى مرحلة تجعلهم شركاء قادرين على صنع القرار السياسي داخل أحزابهم.

تهدف هذه التوصيات إلى تحسين نوعية النشاط السياسي لدى الشباب ليكون مبنياً على المعرفة ومستنداً إلى المبادئ الديمقراطية ومؤثراً في القرار السياسي وتحديداً ضمن الأحزاب السياسية اللبنانية.

في مبادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب وبالتعاون مع لجنة الشباب والرياضة، أجريت هذه الدراسة من قبل الخبيرة في مجال الإصلاح السياسي وقضايا الشباب كارمن جحا في شركة بيوند للإصلاح والتنمية (Beyond Reform & Development)، في الفترة الممتدة بين شهر شباط / فبراير 2013 وأيار / مايو 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم خطة عملية إلى البرلمان اللّبناني وتحديداً إلى اللّجنة النيابية للشباب والرياضة، بهدف تحسين الشراكة مع الشباب في صنع القرار السياسي وبالأخص في الأحزاب السياسية، وذلك من خلال:

1. **تقديم تقييم قانوني ومؤسساتي وعملي لوضع الشباب الحالي في الأحزاب السياسية، إنطلاقاً من معايير موضوعية متعلقة بالبيئة والممارسات السياسية والأنظمة الحزبية.**
2. **اقتراح توصيات عملية لتحقيق دورٍ أكثر تأثيراً للشباب ضمن الأحزاب السياسية في لبنان.**
3. **تقديم خارطة طريق من أجل العمل بالتوصيات وتعميمها على الجهات المعنية لتبنّيها.**

وتستند الاقتراحات الواردة في هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية:

- إن مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي تأتي في صلب العمل الديمقراطي ويجب أن تتلاءم مع تطلعاتهم وتساعد على إستثمار قدراتهم وكفاءاتهم.
- إن طبيعة النظام الحزبي والآليات التي يعتمدها لاتخاذ القرارات، وتحديداً في إشراك الشباب، مؤشر على أهلية الحزب للعمل السياسي الديمقراطي.
- إن الحزب السياسي هو المؤسسة الأهم في إعداد الشباب للعمل السياسي وتعزيز ثقافتهم الديمقراطية وتأمين الفرص لتعزيز تأثيرهم في الشؤون العامة.
- لدى البرلمان مصلحة ومسؤولية مباشرة في صنع السياسات والتشريعات التي تُفعّل دور الشباب في الحياة السياسية عمومًا، وضمن الهيكليات الحزبية خصوصًا.
- إن فعالية الشباب في صنع القرار السياسي تعتمد بشكل كبير على سهولة وصول المعلومات التي من شأنها تعزيز معرفته السياسية ووعيه على المبادئ الديمقراطية التي يجب أن تحكم العمل السياسي.
- إن النظام السياسي والبيئة الديمقراطية العامة يؤثران بشكل مباشر على شكل الأنظمة الحزبية وممارساتها في إشراك الشباب في صنع القرار.

استندت هذه الدراسة إلى مقابلات مع عشرة شباب ينتمون إلى أحزاب لبنانية مختلفة وتحليلٍ لثمانية أنظمة أحزاب داخلية، فضلاً عن مجموعة تركيز تتألف من شباب منخرطين في المنظمات الطلابية للأحزاب. كما قام القيّمون على هذه الدراسة بالاطلاع على نماذج عالمية ناجحة وعددٍ من الدراسات والمعاهدات الدولية بالإضافة إلى أنشطة البرلمان اللبناني المتصلة بمشاركة الشباب في الحياة السياسية.

وتمّت مناقشة الدراسة ومراجعة التوصيات في خلال لقاءات مع:

- لجنة الشباب والرياضة النيابية ممثلة برئيسها السيد سيمون أبي رميا
- خبراء وممثلين عن برامج الأمم المتحدة في لبنان
- ممثلين عن القطاعات الشبابية والطلابية في الأحزاب والمجتمع المدني

وبعد تحليل البيئة السياسية العامة المحيطة بمشاركة الشباب والأنظمة الحزبية وآليات إشراك الشباب في صنع القرار السياسي، يقترح هذا التقرير مجموعةً من التوصيات وخارطة طريق من الممكن أن تنتقل بالشباب من المشاركة السلبية إلى الشراكة الفاعلة إذا تبناها البرلمان اللبناني.

منهجية الدراسة

توفر منهجية هذا البحث إطاراً معيارياً ملموساً لأي مبادرة مستقبلية متصلة بالشباب والعملية السياسية في لبنان. غير أن الأدلة القائمة على الأبحاث حول عدم انخراط الشباب في الحياة السياسية غالباً ما تكون جدلية ويكون تقييمها موضوع نقاش. ويتمثّل أحد الأسباب الرئيسة لتباين الرؤى حول المشاركة السياسية في الوقت الحاضر بالطبيعة المجزأة والمنحازة للمنظورات البحثية المتداولة[1]. ثمة خلاف كبير على الصعيد الدولي حول كيفية تفسير واقع مشاركة الشباب[2].

والأكيد أن أي بحث يتناول مشاركة الشباب في الحياة السياسية يجب أن يأخذ بعين الإعتبار فهمهم للعمليات السياسية الرسمية وهيكليات الأحزاب، تفادياً لفرض مفاهيم الباحثين بشأن السياسة والمشاركة السياسية على الأشخاص موضوع الدراسة[3]. كما تميل الأبحاث الاستقصائية المقارنة إلى التغاضي عن الظروف الإجتماعية التي تجري فيها المشاركة السياسية، وبالتالي، تخفق في تصور الإختلافات في أشكال المشاركة أو شرحها. ولقد حاولنا تذليل هذه التحديات من خلال تنظيم التقييم منهجياً باستخدام المعايير الخاصة بالحالة اللبنانية.

وعليه، ارتكزنا في منهجية التقييم إلى السياق اللبناني. واستخدمنا في مقاربتنا الأدوات التالية:

- **مستويات التقييم:** تم اختيار هذه المقاييس باعتبارها متصلة بالأولويات الإصلاحية لجعل الحياة السياسية اللبنانية أكثر انفتاحاً على الإنخراط النوعي للشباب.
- **معايير التقييم:** حُدّدت هذه المعايير بناءً على الخصائص المساعدة والمعيقة للعملية السياسية اللبنانية، كما يراها الشباب في الأحزاب السياسية.
- **تحليل الثغرات:** تم تحديد هذه المعايير من خلال المقابلات ومجموعة التركيز التي أجريت، من أجل استيعاب فهم الشباب لتأثيرهم على العمليات الرسمية وغير الرسمية.

إعتمدت الدراسة على ستة مصادر رئيسة للمعلومات:

- مقابلات أجريت مع 10 شباب يشغلون مناصب قيادية داخل الأحزاب السياسية، بهدف فهم كيفية انتساب الشباب للأحزاب والظروف التي تحكم ترقيتهم.
- مجموعة تركيز تتألف من شباب منخرطين في المنظمات الطلابية للأحزاب السياسية، بهدف تكوين صورة واضحة عن فهم الشباب بشأن هيكلية الحزب وقيمه ونظامه الداخلي.
- مقارنة لثمانية أنظمة داخلية للأحزاب ومدى تطبيقها، بهدف تحديد القوالب والهيكليات التي تشمل تنظيم الأحزاب والإستراتيجيات المتبعة لإختيار القيادات.
- مراجعة مصادر قانونية ثانوية، تشمل القوانين الوطنية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- إجتماع مع لجنة الشباب والرياضة في البرلمان، بهدف تحديد مواقف ووجهات نظر النواب بشأن آفاق إصلاح أنظمة الأحزاب الداخلية والدور الذي يمكن المجلس النيابي أن يضطلع به من أجل النهوض بالمشاركة الشبابية الهادفة في العملية السياسية على نطاقٍ أوسع.
- أمثلة وحالات مستقاة من مجموعة من الأحزاب السياسية في دول عربية وغربية، وتشمل أمثلة متنوعة من الأحزاب اليمينية واليسارية والمجموعات الإسلامية وغير الإسلامية؛ ولقد اعتمدت جميعها آليات تشاركية وتشاورية لإشراك الشباب بطريقةٍ مجدية وتمثيلية.

تحديات البحث

على الرغم من الجهود الرسمية وغير الرسمية للتواصل مع مختلف الأحزاب السياسية الموجودة اليوم في السلطة، يمكن من خلال القيام بهذه الخطوات الإضافية تحسين هذه الدراسة:

- **تحسين مستوى تمثيل الأحزاب ضمن الدراسة:** إستكمال التقييم مع الأحزاب السياسية كلها في لبنان،
- **تضمين الدراسة المجموعات الشبابية الناشئة:** من خلال تقييم المجموعات السياسية الجديدة والناشئة في تنظيمها وأدائها الداخلي،
- **توسيع نطاق الدراسة الجغرافي:** عبر إجراء مقابلات مع شباب من مناطق خارج العاصمة؛
- **دراسة عينة أكبر من الأحزاب:** عبر الإطلاع على الوثائق التنظيمية والقوانين الداخلية جميعها الخاصة بالأحزاب السياسية المسجلة جميعها وتحليلها؛
- **المساواة في دراسة الجنسين:** إذ يستحق موضوع مشاركة الشابات في الحياة السياسية مزيداً من البحث والتحليل.

مراجع دولية وخطوات وطنية من أجل تفعيل دور الشباب في الحياة السياسية

يعمل البرلمان اللبناني، ولجنة الشباب والرياضة على وجه الخصوص، على سلّة من التشريعات الداعمة لدمج الشباب في الحياة العامة، تلتقي بسلسلة من المبادرات العالمية في هذا المجال. تلخّص الفقرة التالية الأطر الدولية المطالبة بمشاركة الشباب في الحياة السياسية والفقرات الأساسية في السياسة الشبابية، بالإضافة إلى أهم إنجازات البرلمان اللبناني على مدى السنوات الأربعة الماضية.

الأطر الدولية المتعلقة بالشباب

يعتبر لبنان عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، وتنص مقدمة دستوره على أن «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل[4].» بناءً على ذلك، يلتزم لبنان بالمواثيق والاتفاقات الدولية المتعلقة بالشباب، تساوياً بالمواطنين كافةً. بالإضافة إلى الدستور اللبناني، تستند هذه الدراسة والتوصيات الناتجة عنها إلى:

- **المادة 10** من إعلان لشبونة بشأن سياسات الشباب وبرامجه والتي تنص على «ضمان المشاركة الفعالة للشباب في مجالات المجتمع جميعها وعمليات صنع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وتشجيعها، وضمان اتخاذ ما يلزم من تدابير تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل تحقيق تكافؤ فرص وصول الشابات والشبان عن طريق تهيئة الظروف اللازمة لأداء واجباتهم المدنية.»

- **المادة 12** من إعلان لشبونة بشأن سياسات الشباب وبرامجه والتي تؤكد على «تيسير سبل وصول الشباب إلى الهيئات التشريعية وصنع السياسات، من خلال ممثليهم، من أجل إشراكهم بشكل وثيق في صياغة أنشطة الشباب والبرامج وتنفيذها ورصدها ومتابعتها وتقييمها وضمان مشاركتها في التنمية.»

- **المادة 15** من إعلان لشبونة بشأن سياسات الشباب وبرامجه والتي تنص على «إعطاء الأولويات لبناء قنوات اتصال مع الشباب من أجل منحهم صوتاً، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ومنحهم المعلومات التي يحتاجون إليها.»

يُرفق بهذا التقرير ملخص للمراجع الأساسية التي يمكن للبرلمان الاستناد إليها لتطوير تشريعات تعزّز مشاركة الشباب.

السياسة الشبابية

تبنّت الأحزاب السياسة الشبابية كافةً وثيقة السياسة الشبابية، كما أقرها مجلس الوزراء في 3 نيسان / أبريل 2012، وهي ثمرة عمليةٍ تشاركية بين أوساط الشباب والمنظمات الشبابية في لبنان.

يتناول الباب الرابع من القطاع الخامس في وثيقة السياسة الشبابية في لبنان (2012) الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية، ويرد فيها ما يلي: «**يعتبر تفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة ضرورياً لتصميم سياسة الشباب وإنجاحها، ولا سيما فيما يتعلق بتشجيع الاندماج الاجتماعي. وبالتالي، من الضروري ضمان حقوق الشباب في المشاركة في أشكال العمل المدني والنشاط السياسي كافةً...**» وأتت

التوصيات التالية ضمن هذه السياسة لإشراك الشباب في الحياة السياسية:

- **إفساح المجال أمام التفاعل الاجتماعي بين الشباب من طوائف وخلفيات ثقافية مختلفة**
- **العمل على تغيير المنظومة القيمية الثقافية**
- **العمل على تأمين تساوي بين الجميع أمام القانون كشرط أول لبناء المواطنية**
- **ضمان حق الشباب في المشاركة في العمل المدني والنشاط السياسي على اختلاف أشكاله وتحفيز هذه المشاركة**

لجنة الشباب والرياضة في البرلمان اللبناني

تعتبر لجنة الشباب والرياضة النيابية الجهة التنسيقية التشريعية الرئيسة في ما يتعلق بقضايا الشباب وإشراكهم في الحياة العامة. ولقد قامت بخطوات يمكن البناء عليها في المرحلة المقبلة منها:

- **إدراج قضايا الشباب ضمن أولويات مجلسي النواب والوزراء،**
- **دعم اندماج الشباب وتعزيز التواصل بين الشباب والبرلمان اللبناني؛**
- **المناصرة من أجل إقرار الحكومة لوثيقة السياسة الشبابية.**

كما رفعت اللّجنة إقتراح قانون لتخفيض سن الإنتساب إلى الجمعيات وأقرّته في 5 حزيران / يونيو 2012.
أما في ما يتعلق بتوصيات وثيقة السياسة الشبابية، فلقد اقترحت اللجنة أيضاً قانوناً معجّلاً مكرراً لإنشاء «المؤسسة الوطنية لإدارة البطاقة الشبابية».
وعلى مستوى التعليم، اقترحت اللّجنة قانوناً في 6 كانون الأول / ديسمبر 2012 لإعفاء الطلاب من ضريبة الدخل والضريبة على القيمة المضافة. وأخيراً، اقترحت اللجنة قانوناً لإنشاء الأكاديمية الوطنية للرياضة.

يأتي التقرير التالي لتقديم اقتراحات تؤمن استدامة عمل اللجنة وتفعيل دورها في تحفيز الشباب على المشاركة في الحياة العامة. فأي جهود لتشريع قوانين تعزز دور الشباب تبقى منتقصة إن لم تشرك الشباب فعلياً في تطوير السياسات وتحديد الأولويات والتحاور المباشر مع صانعي القرار واللّجان المعنية.

تحليل الواقع: شباب «مسيّس» وليس مشاركًا

يشدد الجميع على دور الشباب في الحياة السياسية على اعتبار أنه شرط مسبقٌ وأساسي للمشاركة المدنية وتطور النظام الديمقراطي. إن مشاركة الشباب هو بالغ في الأهمية في حالة لبنان لسببين: **أولاً، إن مشاركة الشباب في الحياة السياسية من شأنها أن تظهر ضعف طبيعة النظام السياسي اللبناني في إشراك المواطنين عامةً؛ أما ثانياً، فيحدِّد أبرز العوامل التشريعية والمؤسساتية والممارسات السياسية التي تعرقل المشاركة الفاعلة للشباب، تمهيداً لإصلاحها.**

هذه بعض المشاهدات التي لحظناها أثناء إجراء هذه الدراسة والتي تعبّر عن الفرص والتحديات التي يختبرها الشباب في سياق نشاطهم السياسي.

1. **الشعب اللبناني شعبٌ فتي ولكنه غير مستثمر.** تظهر دراسة أجريت في العام 2011 أن متوسط عمر الشعب اللبناني هو 29 سنة. وتهتم هذه الدراسة بالفئة العمرية التي تتراوح بين 15 و29 سنة[5]، بوصفها الشريحة الشبابية المعنية بالدراسة، وكما تحددها وثيقة السياسة الشبابية في لبنان[6]. وتشكل هذه الفئة العمرية ما يقدّر بـ27 في المئة من إجمالي السكان في لبنان[7]. وبحسب إدارة الإحصاء المركزي في لبنان، يشكل الشباب 53% تقريباً من مجمل المقيمين في البلاد. تظهر الدراسات أن هذه الفئة هي الأكثر تهميشاً على الصعيدين الإقتصادي أو السياسي، فتشكل 77% من نسبة المهاجرين و90% من نسبة العاطلين عن العمل[8].

2. **شباب لبنان «مسيَّس» وليس مشاركًا.** تستحوذ السياسة على حياة معظم شباب لبنان ويشكلون الجزء الأكبر من قاعدة المحازبين والمناصرين للأحزاب السياسية[9]. ومع ذلك، تعتبر طبيعة إنخراطهم ونوعيتها ضعيفتي المستوى. يبقى الشباب أداةً فعالة للتعبئة السياسية ولكن ليس للمشاركة في صنع القرار. أما في ما يتعلق بالتمثيل السياسي في السلطة التشريعية، يشكّل الشباب ما دون سن الثلاثين أقل من 3% من المجلس النيابي اللبناني الحالي. وتعتبر هذه النسبة من بين النسبات الدنيا في المنطقة العربية[10]. ولقد أنشأت دولٌ عربية، منها مصر والأردن وتونس واليمن، لجاناً تشريعية متخصصة بالشباب، في حين يبقى لبنان متأخراً لجهة تمثيل الشباب في العملية السياسية الرسمية[11].

3. **الشابات اللبنانيات منخرطات في العمل الحزبي إنما هنّ من الأقل تأثيرا على السياسة.** تشكل الشابات أقل من 1% من النواب في البرلمان الحالي ونسبةً 3% إذا ما احتسبنا من يبلغن أكثر من 30 عاماً. وتعاني الشابات داخل الأحزاب من تهميش أكبر من قبل زملائهن الشباب. ولم تنجح حتى الآن المبادرات النسائية كافةً بإدخال الكوتا النسائية كمرحلة أولى لتخطي المعوقات السياسية والاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وبالمقارنة مع باقي الدول العربية، تصل نسبة تمثيل المرأة في البرلمان التونسي إلى 26% وفي العراق إلى 25%[12].

4. **لدى الأحزاب أنظمة داخلية مفصّلة ولكنها غير مطبقة.** بدأ الكثير من الأحزاب ورشات تنظيمية لتحسين هيكلياتها التنظيمية في خلال السنوات الخمسة الأخيرة. بالرغم من أن معظمها طور نظام داخلي حديثاً، حتى الآن، لا تلتزم معظم الأحزاب بتطبيقها، وبالتالي يبقى التنظيم الحزبي يخضع للأطر غير الرسمية والتي تعتمد بمعظمها على رئيس الحزب والشخصيات القيادية فيه. تحتاج الأحزاب السياسية في لبنان إلى إصلاحات إدارية وتنظيمية داخلية لتصبح أكثر ديمقراطيةً وشفافيةً، ما يزيد من قدرتها على استيعاب طاقات الشباب وتطلعاتهم السياسية.

5. لدى الأحزاب كافةً أجنحة شبابية وطلابية، لكن معظمها غير ممثل في القيادة الحزبية. تُعَد الأحزاب السياسية من الأطر الأكثر أهمية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب ولانخراطهم في الحياة العامة وحثهم على المشاركة فيها. ولمعظم الأحزاب السياسية في لبنان فروع شبابية أو طلابية، أثبتت فعاليتها في تعزيز الانتماء الحزبي لدى الشباب. ونجحت الأجنحة الشبابية والطلابية بدورها في ضم الشباب إلى الأحزاب وتدريبهم، بحيث يصبحون قادرين على التواصل وعلى حشد شباب آخرين في محيطهم. ولكن، يُلاحظ أن معظم هذه الأجنحة الشبابية غير ممثلة في الأطر القيادية الحزبية، وإذا تمثلت فهي تبقى ضعيفة التأثير على صنع القرار الحزبي.

> «إن حزبنا ديمقراطي ولقد اخترنا أن يكون زعيمنا لمدى الحياة بسبب محبتنا الحقيقية له.»
> قيادي حزبي شاب

6. الشباب ناشط مدنياً وليس فاعلاً في صنع القرار السياسي. تشكل المنظمات الشبابية والمبادرات التي يقودها الشباب جزءاً كبيراً من منظمات المجتمع المدني في لبنان[13]، وذلك في ظل وجود أكثر من 103 منظمة تعمل على تمكين الشباب والشابات في مختلف المجالات، عبر إشراكهم في جميع مناحي الحياة في لبنان. كما يبرز جلياً إنخراط الشباب في السياسة من خلال النشاط الطلابي والانتخابات الجامعية. ولطالما أظهرت الانتخابات الطلابية أن معدلات عضوية الطلاب في الأحزاب السياسية مرتفعة وأنهم يعكسون الخطابات الحزبية في خلال حملاتهم الإنتخابية داخل الحرم الجامعي[14]. فيتوقف النشاط الجامعي على حمل الشعارات السياسية الكبرى دون التطرق للقضايا الشبابية والشؤون الجامعية الأكثر أهمية للشباب. وفي السنوات الفائتة، مَنعت بعض الجامعات إجراء الانتخابات الطلابية، نظراً لتسييسها ونفوذ الأحزاب فيها. ومؤخراً، قامت الجامعة اللبنانية بتأجيل انتخاباتها الطلابية بسبب التوتر الأمني والتجمعات الطلابية الحزبية.

7. ينتمي معظم الشباب إلى الأحزاب بحسب ميولهم العائلية وإنتماءاتهم الطائفية، وليس بناءً على برنامج سياسي. يشكل الشباب جزءاً مهماً من صورة الأحزاب السياسية، ولكنهم أيضاً من أبرز ضحايا العنف والاضطرابات الأهلية الداخلية[15]. ويلاحظ تزايد في انعدام الثقة وشيوع النفور بين المذاهب، بفعل الأفكار النمطية التي تكونها كل طائفة عن الأخرى، ما يؤدي إلى تسعير التوترات الطائفية وأنماط العنف المتكررة في صفوف الشباب، لا سيما في المناطق[16]. تستغل الأحزاب السياسية في خطاباتها المشاعر الطائفية وتجذب مناصريها الشباب على أساسها بدلاً من برنامجها السياسي. لذلك، يلاحظ أن انتماء الشباب للأحزاب يقوم على أساس الخوف على الطائفة من باقي الطوائف أو بسبب انتماء العائلة لهذا الحزب. ويبدو الشباب ناشطين جداً في التظاهرات والاحتجاجات الشعبية والتي يكتسب الكثير منها طابعاً طائفياً. فبين العامين 2005 و2012، نُظم عددٌ كبير من الاحتجاجات والإعتصامات بقيادة الشباب في وسط بيروت. وفي الآونة الأخيرة، بدا الشباب وكأنهم أبواق للأحزاب السياسية[17].

8. شباب متحمس ولكنه ليس قادراً على التغيير. بالإضافة إلى مختلف التحديات السياسية والإجتماعية الماثلة أمامهم في الوقت الراهن، يحمل شباب لبنان وزر الأزمات والصراعات التي لم تسوِّها الأجيال السابقة[18]. وهذا ما أدى إلى مستوياتٍ غير مسبوقة من الفساد والبطالة، وإلى تدني نوعية الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والصحة والنقل [19]. أضف إلى ذلك أن معظم الشباب لا يتمتع بالثقافة السياسية التي يجب أن تؤمنها عادةً وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية. عوضاً عن ذلك، تشكل المؤسسات الإعلامية اللبنانية امتداداً للسياسات الطائفية وللمسؤولين الرسميين الحزبيين، فنلاحظ أن الشباب تنقصهم المعرفة لتطوير السياسات العامة، وأسس المشاركة الديمقراطية السلمية، والمهارات القيادية المبنية على المسؤولية والمساءلة.

9. لدى لبنان وثيقة سياسة شبابية، لكنها تحتاج تشريعات متعددة لتطبيق بنودها. يُجمِع الشباب في الأحزاب السياسية على أهمية الوثيقة الشبابية من حيث مضمونها ومسار صياغتها. أتاحت الوثيقة فرصة تشاركية وتوافقية فريدةً من نوعها، فقد تمت كتابتها باعتماد الحوار الهادف وعلى المشورة بين شباب الأحزاب كافة والمجتمع المدني اللبناني، وبتنسيق جمعية «مسار» وهي منظمة مجتمع مدني لبنانية. لكن تبقى العبرة في التطبيق، ثمّة حاجة ماسة لأن يتبنى مجلس النواب والوزارات المعنية مساراً حوارياً مشابهاً وخطوات عملية لتطبيق بنود الوثيقة.

10. يؤمن الشباب اللبناني بدور الحزب ولكنه ليس مؤثراً على الأولويات ولا مدركاً لبرنامجه. تؤمن الأحزاب الحماية الاجتماعية والهوية السياسية والفرص الاقتصادية للشباب، غير أن طبيعتها الزبائنية تحول دون قدرة الشباب على القيام بخيارات مستقلة، مبنية على برامج إنمائية تؤمن العدالة للمواطنين جميعهم. تستعمل الأحزاب نفوذها في الحكم من أجل تأمين مصالح المحازبين والمناصرين فتحل من خلال علاقتها الزبائنية والطائفية مع الشباب مكان الدولة القوية القادرة على تأمين الخدمات للّبنانيين كلّهم بالتساوي. ويؤدي ذلك إلى جعل البرنامج السياسي للحزب أقل أهمية بالنسبة للشباب وسبب انضمامهم له ولا يأبهون إلى التباين الواضح بين ما تنشره هذه الأحزاب في برامجها السياسية على صفحاتها الإلكترونية وبين خطابها السياسي العام.

11. توجد حريات إعلامية وسياسية في لبنان، لكنها لا تتبع ضوابط ومعايير ديمقراطية. تعتبر الأحزاب ووسائل الإعلام في لبنان من بين الأكثر عدداً ونشاطًا بالمقارنة مع بلدان المنطقة العربية. ولكن، يفتقر لبنان إلى قانون أحزاب عصري ديمقراطي ينظم الحياة السياسية والمنافسة السياسية والتمويل ومعايير الانتساب. أيضاً، وبسبب غياب الضوابط، يُلاحظ أن معظم أعضاء الحزب الواحد ينتمون إلى طائفة ومنطقة واحدة، ما يضعف الاندماج الاجتماعي وفرص تلاقي الشباب حول مشاريع ومبادرات مشتركة. وتساهم وسائل الإعلام في لبنان في تعبئة الشباب للمشاركة في الأنشطة الحزبية والتجمعات السياسية، ولكن ليس في القضايا السياساتية وأولويات الشباب. أما ظهور وسائل التواصل الإجتماعي، فيعزز قدرة الشباب على المشاركة السياسية (يفيد نصف الشباب اللبناني بأنه يستخدم الإنترنت يوميا[20])، ولكن انتشار هذه الوسائل ودورها ليس على المستوى المطلوب بفعل ضعف الإطار التنظيمي والافتقار إلى البنى التحتية المناسبة لاستخدام الإنترنت وسرعته، فضلاً عن سياسة الرقابة غير الواضحة الموضوعة بتصرف الأمن العام[21].

مستويات المشاركة السياسية

للمشاركة مستويات متعددة، إذا تأمنت أتاحت الانتقال من الانخراط السلبي للشباب في الحياة العامة إلى دورٍ أكثر فاعلية في الأحزاب والحياة السياسية. تعرِّف الفقرة التالية مستويات المشاركة وتحدِّد المعايير التي سيقيِّم هذا التقرير على أساسها فعالية مشاركة الشباب في الأحزاب والحياة السياسية حتى يصبحوا شركاء مباشرين في صنع القرار السياسي في أحزابهم.

تعرّف مشاركة الشباب على أنّها:

حق الشباب في التأثير على صانعي القرار والمساهمة في عملية صنع القرار. وتكمن المشاركة السياسية في أن يكون الشباب ممثلاً وفاعلاً في السياسات العامة والعمل الحزبي والنشاط المدني والعملية التشريعية.

وتشير منظمة اليونيسف إلى أن المشاركة هي الوسيلة التي بواسطتها تُبنى الديمقراطية ، وهي المعيار الذي يجب أن تُقاس الديمقراطيات على أساسه[22]. ومن هنا ننطلق لتحديد أنواع المشاركة المتاحة للشباب.

ويمكن تصنيف المشاركة ضمن فئتين رئيستين:

- **مشاركة «سلبية»، يبقى الشباب في خلالها على هامش عملية صنع القرار السياسي**
- **مشاركة «فاعلة»، يؤثر الشباب من خلالها على صنع القرار السياسي**

تقترح هذه الدراسة السلم التالي لقياس مدى مشاركة الشباب، من سلبية إلى فاعلة، والبناء على هذا التقييم لاقتراح التوصيات التي تؤمن «صعود الشباب سلّم المشاركة»[23].

مستوى المشاركة	
قرارات يطلقها الشباب	**المشاركة الفاعلة**
قرارات يوجهها الشباب	
القرارات المشتركة	
إستشارة الشباب بعد إطلاعهم على المعلومات	
تكليف الشباب من دون إطلاعهم على المعلومات	**المشاركة السلبية**
المشاركة الصُوَرية	
المشاركة الشكلية	
التلاعب بحقوق الشباب	

تُعدّ «الشراكة» المستوى الأعلى من المشاركة الإيجابية ونعني بها أن يصبح الشباب جزءًا لا يتجزأ من عملية:

- **تحديد الأولويات السياسية**
- **اتخاذ القرارات السياسية**
- **اختيار القيادة السياسية ومحاسبتها**

ويمكّن هذا السلم الأحزاب من قياس مدى قدرة الشباب على التأثير على عملية صنع القرار السياسي داخل الحزب أو خارجه، أي في الحياة السياسية بشكلٍ عامٍ.

تقدم الدراسة ثلاثة مستويات لقياس المشاركة السياسية ومجموعة من المعايير لكل منها، يمكن من خلالها تقييم مدى مشاركة الشباب والمقارنة بين الأحزاب واستخلاص التوصيات. وهذه المستويات هي التالية:

- **البيئة الناظمة للحياة السياسية،**
- **النظام الداخلي للأحزاب السياسية،**
- **آليات مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي.**

المستوى الأول: البيئة الناظمة للحياة السياسية

تتألف البيئة الناظمة للحياة السياسية من الأعراف السياسية والقوانين والممارسات التي تمكّن الشباب من المشاركة في صنع القرار السياسي. ومن شأن البيئة الناظمة أن تتيح أو أن تحول دون دخول الشباب بفعالية إلى معترك الحياة السياسية والتأثير فيها. لكي تكون البيئة الناظمة للحياة السياسية ملائمة يجب أن تضمن مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة بين المواطنين.

معايير تقييم البيئة الناظمة للحياة السياسية

على ضوء التعريف الوارد أعلاه للبيئة الناظمة للحياة السياسية، تستخدم المعايير التالية لتقييم النظام السياسي اللبناني ودوره في تمكين مشاركة مجدية للشباب أو في عرقلتها:

- **النظام الإنتخابي:** مدى الحرية والعدالة والديمقراطية الخاصة بتمثيل الشباب في القوانين الإنتخابية التي تدعمها الأحزاب
- **الإطار القانوني للأحزاب السياسية:** توفر القوانين التي تسهل تأسيس الأحزاب وتنظم أداءها وطرق مشاركة الشباب فيها
- **الثقافة السياسية:** معرفة الشباب وسلوكهم وقدراتهم في صنع القرار السياسي وهي أمورٌ تتأثر بالتربية المدنية والإعلام والسلوك السياسي العام.

المستوى الثاني: النظام الداخلي للأحزاب السياسية

تؤدّي الأحزاب السياسية دوراً أساسياً في التنشئة السياسية للشباب وإعدادهم لتبوؤ مناصب قيادية في الشأن العام. ويُعرَّف الحزب السياسي في الأنظمة الديمقراطية على أنه مجموعة منظَمة تضم أفراداً تجمعهم على الأقل آراء وأهداف متشابهة بشكلٍ عام، وتسعى إلى التأثير على السياسات العامة، من خلال العمل على إيصال مرشحيها لتولي مناصب عامة. وتشكِّل الأحزاب صلة الوصل بين المؤسسات الحكومية والمواطنين والمجتمع المدني في مجتمعٍ حرّ وعادل، وتعتبر ضرورية في أي نظام ديمقراطي حديث.

معايير تقييم النظام الداخلي للأحزاب السياسية

على ضوء هذا التعريف للحزب السياسي، تستخدم المعايير التالية لتقييم الأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية اللبنانية ودورها في تمكين المشاركة الشبابية في العمل السياسي:

- **آليات التأثير على أجندة الحزب:** وجود الآليات الرامية إلى بلورة مطالب الأعضاء والمناصرين من الشباب في برنامج الحزب السياسي ومستوى شفافيتها؛
- **تمثيل الشباب داخل الأطر القيادية للحزب:** إجراء إنتخابات داخلية وتمثيل للشباب ضمن الأطر القيادية وأجهزة صنع القرار داخل الحزب السياسي.
- **التنشئة السياسية تماشياً مع المبادئ الديمقراطية:** توفر التوعية السياسية حول المبادئ الديمقراطية المتمثلة بالحرية والمساواة والعدالة والتعددية والمحاسبة وجودة هذه التوعية.

المستوى الثالث: آليات مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي

المشاركة السياسية هي «المشاركة في عملية صنع القرار»[24]، وهي عملية التأثير على النشاط السياسي، سواء مباشرةً عبر التأثير على صنع السياسات العامة أو تنفيذها، أم بشكلٍ غير مباشر من خلال التأثير على عملية اختيار الأشخاص الذين يضعون هذه السياسات[25]. بإمكان المواطن أن يشارك سياسياً من خلال الانتساب إلى حزب سياسي أو إلى منظمةٍ مدنية، أو عبر طرح الهواجس والحاجات والحقوق وإيصالها إلى السلطة التشريعية، أو بالضغط لتطوير السياسات من قبل السلطة التنفيذية وتنفيذها، أو عبر تبوؤ أدوار سياسية قيادية أو مساءلة الممثلين عنه في البرلمان، أو اللجوء إلى القضاء لاتخاذ التدابير اللازمة.

معايير تقييم آليات مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي

على ضوء هذا التعريف للمشاركة السياسية، تستخدم المعايير التالية لتقييم آليات المشاركة في صنع القرار السياسي في الأحزاب السياسية اللبنانية:

- **المشاركة في أعمال الحزب ضمن السلطة التشريعية:** توفر قنوات رسمية وغير رسمية تتيح مشاركة الشباب في العمل التشريعي داخل الحزب، فضلاً عن إمكانية الشباب الوصول إلى النواب المنتمين للحزب والتأثير عليهم.
- **المشاركة في أعمال الحزب ضمن السلطة التنفيذية:** توفر قنوات رسمية وغير رسمية تتيح مشاركة الشباب في القرارات والسياسات داخل السلطة التنفيذية، فضلاً عن إمكانية الشباب الوصول إلى الوزراء المنتمين للحزب والتأثير عليهم.
- **المشاركة في اختيار المرشحين لتولي المناصب العامة:** وجود الآليات الضرورية التي تجيز مشاركة الشباب في عملية الترشح أو اختيار المرشحين وممثلي الحزب في المناصب العامة، وتشمل اختيار النواب والوزراء.

ملخص شبكة المعايير

المستويات	معايير التقييم
المستوى الأول: البيئة الناظمة للحياة السياسية	• النظام الإنتخابي • الإطار القانوني للأحزاب السياسية • الثقافة السياسية
المستوى الثاني: النظام الداخلي للأحزاب السياسية	• آليات التأثير على البرنامج السياسي للحزب • تمثيل الشباب داخل الأطر القيادية للحزب • التنشئة السياسية تماشياً مع المبادئ الديمقراطية
المستوى الثالث: آليات مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي	• المشاركة في أعمال الحزب ضمن السلطة التشريعية • المشاركة في أعمال الحزب ضمن السلطة التنفيذية • المشاركة في اختيار المرشحين لتولي المناصب العامة

تقييم دور الشباب في الحياة السياسية في لبنان

المستوى الأول: البيئة الناظمة للحياة السياسية

النظام الإنتخابي

إن الأنظمة الإنتخابية التي اعتمدها لبنان منذ إتفاقية الطائف في العام 1989، تحدّ من حرية الشباب ولا تتيح تمثيلهم بعدالة في الحياة السياسية وذلك للأسباب التالية:

- **لا يزال سنّ الإقتراع 21 سنة وسنّ الترشح 25 سنة، ما يمنع نسبة كبيرة من الشباب من المشاركة في العملية الإنتخابية.**
- **يبلغ رسم الترشح ثمانية مليون ليرة وسقف الإنفاق الإنتخابي مرتفع جداً، ما يشكل عائقاً مالياً يمنع الشباب من الترشح.**
- **تتوزع المقاعد النيابية على أساس طائفي، ما يحتم على الشباب الانتماء الطائفي من أجل الترشح بدلاً من تعزيز التنافس حول القضايا السياسية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية.**
- **يضعف النظام الأكثري المعتمد في لبنان من المنافسة السياسية ويؤدي إلى حسم نتائج الإنتخابات سلفاً بما يؤثر على حماسة الشباب على الترشح.**
- **تقسّم الدوائر الإنتخابية طائفياً، ما يقلل من فرص تفاعل الشباب خارج القيود الطائفية وعلى أساس مصالحهم المشتركة.**

يشكل الشباب 3% من أعضاء البرلمان الحالي وينحدرون جميعهم من عائلات سياسية.

من الشباب المشاركين في هذه الدراسة:

10/7 يرغبون في الترشح، ولكنهم لا يعتقدون أن الحزب يدعمهم في ذلك.

10/10 يدعمون تخفيض سن الإقتراع إلى 18 سنة.

10/9 يقرون أن دورهم في خلال الإنتخابات النيابية يقتصر على الأعمال اللوجستية.

الإطار القانوني للأحزاب السياسية

على غرار الجمعيات غير الربحية، ترعى الأحزاب السياسية قانون الجمعيات الصادر في العام 1909 حول السَّلطنة العثمانية. إن غياب قانون خاص بالأحزاب وأطر تنظيمية حديثة لضمان مبادئ الديمقراطية والمحاسبة والتعددية أدى إلى:

- **من بين الأحزاب الـ14 الممثلة حالياً في البرلمان اللبناني، 12 حزباً كان ناشطاً ومشاركاً في الحرب الأهلية ويبقى اليوم في السلطة.**
- **إعتماد العضوية الحزبية بشكل أساسي على الإنتماء الطائفي.**
- **عدم تطبيق الأنظمة الداخلية في الأحزاب اللبنانية، وبالتالي عدم العمل بمبدأ مداورة السلطة في الحزب.**
- **غياب الشفافية الإدارية والمالية داخل الأحزاب، بما لا يضمن للشباب المعرفة اللازمة للمشاركة الواعية في صنع القرار.**
- **غياب آليات المحاسبة الداخلية في الحزب والرقابة القضائية على التمويل والصرف واستغلال السلطة وعدم احترام القوانين.**

معاهدة حقوق الطفل التي صادقت عليها الدولة اللبنانية في العام 1991 تنص على حق اليافعين في الإنتساب إلى الجمعيات في سن الـ15.

من الشباب المشاركين في هذه الدراسة:

10/10 يقولون إن حزبهم يعاني من ضعف في نظامه الداخلي وتنقصه قدرات داخلية.

10/8 يقرون أن العلاقات العائلية هي إحدى الأسس في ترقية الأشخاص وتعيينهم في مناصب قيادية.

الثقافة السياسية

إن فرص التثقيف السياسي والنشاط الديمقراطي ليست كافية لتمكين الشباب من المشاركة الفعالة في صنع القرار، خصوصاً عندما:

- ينصّ قانون الإعلام على أن وسائل الإعلام لا يمكن أن تمتلكها أحزاب سياسية، غير أن أعضاء مجالس إدارتها هم من عائلات القادة السياسيين أو من الأشخاص المحازبين، ما يجعل الإعلام في لبنان بوقاً للأحزاب السياسية تستغله للحشد والتعبئة.
- يفرض القانون عوائق مالية وقانونية للحصول على ترخيص بتأسيس وسائل إعلامية من قبل الشباب، تصل إلى خمس مئة ألف دولار للحصول على ترخيص لتأسيس صحيفة، على سبيل المثال[26].
- النظام التربوي، وتحديداً التربية المدنية، لا يؤهل الشباب لتبني المبادئ الديمقراطية والمهارات اللازمة للمشاركة السياسية.
- معظم الأحداث الأمنية يقع ضحيتها الشباب، خصوصاً في المناطق الأكثر فقراً.
- نسبة مشاركة الشابات ضئيلة في الأحزاب والمناصب السياسية.

النساء يشكّلن أقل من 3% من أعضاء مجلس النواب، من بينهن إمرأة واحدة يقل عمرها عن 29 سنة.

الإنتخابات الجامعية تستعمل الخطاب السياسي العام وتركز بدرجة أقل على القضايا الجامعية والشبابية.

تتواجد الأحزاب في المناطق حسب الإنتماء الطائفي لهذه المناطق.

من الشباب المشاركين في هذه الدراسة:

10/7 يقرون أنهم انضموا إلى الأحزاب بحسب إنتماء عائلاتهم.

تجارب من بلدان أخرى

المعيار	ممارسة إيجابية
النظام الإنتخابي	• خصّصت الجمعية الوطنية في كينيا 12 مقعداً لممثلين ترشحهم الأحزاب السياسية لتمثيل مصالح الفئات الخاصة، وتشمل الشباب والأشخاص المعوقين والعمال[27]. • في الإنتخابات الأخيرة في تونس وليبيا، أتاح النظام النسبي الفرصة أمام مجموعات سياسية جديدة وغير نافذة للفوز بمقاعد في الجمعية العامة[28].
الإطار القانوني للأحزاب السياسية	• تنص المادة 38 من قانون الأحزاب السياسية في الأرجنتين على أنه «يجب على الدولة أن تساهم في دعم أنشطة الأحزاب مالياً وتحسين المستوى التعليمي لقادتها. وعلى الأحزاب أن تصرّح عن مصدر أموالها ووجهتها وعن قيمتها الإقتصادية الصافية.»[29]
الثقافة السياسية	• يتألف برلمان الشباب السريلانكي من 335 عضواً ينتخبهم 500,000 عضو في منظمات ونواد شبابية، ويعمل كبرلمان ظل لأعمال البرلمان الوطني والحكومة. ويمكن البرلمانيون الشباب الدخول إلى الوزارات والبرلمان والتأثير على السياسات الشبابية الوطنية[30].

المستوى الثاني: النظام الداخلي للأحزاب السياسية

«التوترات الطائفية لا تتيح لنا أن نكون حاضرين في المناطق جميعها وأن نتواصل مع المواطنين جميعهم، فيقتصر تواجدنا على المناطق التي ينشط حزبنا فيها.»
شاب 30 سنة

آليات التأثير على البرنامج السياسي للحزب

لا تعتمد الأحزاب في لبنان على آليات تعزز التنافس السياسي الديمقراطي داخلها ولا تشرك الشباب في النقاشات حول أولويات الحزب، ما يعزز تهميش الشباب:

- ما من آليات شفافة ورسمية من أجل تطوير البرامج السياسية للأحزاب بما يمكّن الشباب من المشاركة في ذلك.
- الأحزاب مركزية في قراراتها وترتبط مباشرة برئيس الحزب.
- لا ترى الأحزاب أن الشباب معنيون مباشرة بالبرنامج السياسي للحزب.
- تدور المنافسة السياسية بين الأحزاب حول عناوين عريضة ولا تعير برامجها السياسية أهمية للقضايا المعيشية العامة.
- إستشارة الشباب حول قضايا سياسية ليست مبنية على أطر تنظيمية رسمية بل تتم بشكل عفوي وغير منتظم.

تمثيل الشباب داخل الأطر القيادية للحزب

بالرغم من أن الشباب يشكلون النواة الأساسية في الأحزاب اللبنانية إلا أن تمثيلهم داخل الحزب يبقى خجولاً ومرتبطاً بالإطار التنظيمي الذي يحد من هذه المشاركة:

- معظم المناصب التنفيذية داخل الأحزاب معيَّنة وليست منتخبة، بما فيها مصلحة الشباب، ما يحول دون تمثيل ديمقراطي للشباب داخل الحزب.
- معظم المصالح والقطاعات معينة وليست منتخبة، ما يضعف من صوت الشباب داخل الحزب ويقلل من قدرتهم على محاسبة ممثليهم.
- تضع الأحزاب أنظمة داخلية لها، ولكنها في معظم الأحيان تبقى غير مطبقة.
- الأحزاب التي تظهر فيها مشاركة عالية للشباب هي الأحزاب التي يرث قيادتها شاب، أي أن مشاركة الشباب لم تأت نتيجة قرار سياسي رسمي بإشراكهم بل كوسيلة لتخفيف المنافسة السياسية من قبل الجيل السابق.

من الشباب المشاركين في هذه الدراسة:

10\10 يقرون بأن تجربة وثيقة السياسة الشبابية كانت ناجحة.

10\7 لم يشاركوا في وضع البرنامج السياسي للحزب.

10\10 لم يكن لديهم أي اعتراض على البرنامج السياسي للحزب.

10\7 يقرون بغياب خطة وموازنة سنوية لنشاطات الطلاب والشباب في أحزابهم.

10\9 يقرون بأن عملية إتخاذ القرارات مركزية في أحزابهم.

«يبقى النظام الداخلي للأحزاب حبراً على ورق، أما من الناحية العملية فثمة عدد قليل جداً من الأحزاب يشرّك أعضائه جميعهم في إتخاذ القرارات الحزبية».
شاب 29 سنة

التنشئة السياسية تماشياً مع المبادئ الديمقراطية

يشكل الحزب السياسي أحد أهم الأطر لاكتساب الخبرة السياسية لدى الشباب، إلا أن الكثير من ممارسات الأحزاب تتعارض والمبادئ الديمقراطية التي يطالب بها الحزب مثل الحرية والمساواة والتعددية والمحاسبة والشفافية، فيؤدي ذلك إلى تحييد الشباب عن تبني الممارسات السياسية السليمة وتعزيز النزعة الطائفية في التعاطي السياسي والإنتخابي. ويظهر ذلك من خلال:

- عدم وجود كتاب تاريخ موحَّد في المناهج الدراسية، ما يجعل من الحزب المرجع الأساسي في فهم التاريخ ويحتم على الشباب تبني نظرة حزبية وطائفية لتاريخ لبنان.
- تقديم الأحزاب برامج تدريبية ومحاضرات تثقيفية تتعارض مع الواقع ويصعُب تطبيقها.
- تؤخذ معظم القرارات السياسية في خلال اجتماعات مغلقة، ما يحرم الشباب من فرصة التثقيف والتدريب السياسي وفهم دوافع هذه الخيارات.
- إعتراف الشباب بأن أهمية نشاطهم الحزبي تكمن في الحصول على فرص عمل وضمان خدمات أساسية لعائلاتهم مثل الصحة والتعليم.

«إعتمدت الحملات الإنتخابية الماضية خطاباً يجعل الناخبين خائفين من الفريق الآخر، فيصوّر مرشح الحزب على أنه حامي الطائفة. هذه هي الطريقة التي تدفع بالمواطنين للتصويت للمرشحين.»
شاب 27 سنة

تجارب من بلدان أخرى

المعيار	ممارسة إيجابية
آليات التأثير على البرنامج السياسي للحزب	• يُعِد الجناح الشبابي لحزب الحرية في مصر مقترحات سياساتية دورية في إطار هيكليةٍ داخلية تميّز بين القضايا التنظيمية والتنمية السياسية، وهذه الهيكلية هي المسؤولة عن تحديد مواقف الشباب وإيصالها إلى قيادة الحزب.[31]
التنشئة السياسية تماشياً مع المبادئ الديمقراطية	• حزب الشباب التحرري هو أصغر حزب شبابي في الدانمارك وهو يستخدم التكنولوجيا والاتصالات الداخلية لإطلاع أعضائه على المعلومات ولإشراكهم واستطلاع آرائهم، من أجل تسهيل مشاركة الشباب في قرارات الحزب.[32]
تمثيل الشباب في الإنتخابات الداخلية	• يلحظ الدستور الإسباني إقامة انتخابات حزبية داخلية تتيح للشباب الوصول إلى لجان القرار ضمن الأحزاب الرئيسة. وتنص المادة 16 منه على ما يلي: "تعبر الأحزاب السياسية عن التعددية السياسية؛ وتسهم في بلورة الإرادة الشعبية والتعبير عنها، وهي أداة أساسية للمشاركة السياسية. ولا قيود على إنشائها وممارستها لأنشطتها طالما تحترم الدستور والقانون. وينبغي أن تتسم هيكليتها الداخلية وطريقة عملها بالديمقراطية.»[33]

المستوى الثالث: آليات مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي

«أي جدول أعمال؟ ما من جدول أعمال، فالقرارات جميعها تأتي حسب الخطابات التي يستخدمها القادة السياسيون».
شابة 26 سنة

المشاركة في أعمال الحزب ضمن السلطة التشريعية

يصطدم مسار تطوير السياسات العامة والعملية التشريعية في لبنان بعددٍ من التحديات تحول دون تحقيق مشاركة فاعلة للشباب، لا سيما في ظل غياب آليات تلزم البرلمان ومجلس الوزراء بإطلاع الشباب واستشارتهم:

- **لا يعمل لبنان بموجب قانون حق الحصول على المعلومات الذي تعتمده 93 دولة في العالم، ما يبقي اجتماعات اللّجان النيابية وعملية التصويت داخل المجلس سريةً وغير متاحة للشباب،**
- **يعتمد القرار في المسار التشريعي في معظم الأحيان على نقاشات وقرارات ضمن القيادة السياسية بدلاً من التشاور بين النواب والناخبين،**
- **من الأسهل للشباب الوصول إلى النواب والتحاور معهم، من خلال إنضمامهم لأنشطة المجتمع المدني بدلاً من العمل الحزبي المباشر.**
- **لا تتوفر للشباب فرص للتدريب المهني من قبل مجلس النواب.**

من الشباب المشاركين في هذه الدراسة:

10\3 ذكروا وجود آليات تواصل مباشرة مع نواب الحزب.

10\2 شاركوا بالعمل على قضايا شبابية مع وزراء الحزب مرّة واحدة على الأقل.

10\7 ذكروا ضرورة إعادة تفعيل حكومة الظل الشبابية.

10\9 يقرون أن القرار النهائي لاختيار مرشحي الحزب يأتي من المكتب السياسي في الحزب.

10\10 عبروا عن طموحهم لتأدية دور أكبر داخل الحزب.

«نؤيد موقفاً ما، ولكن إذا وجدنا أن زعيمنا ضد هذا الموقف في البرلمان، نغير رأينا حتى لو لم نكن مقتنعين أن موقفه صائب.»
شاب 28 سنة

المشاركة في أعمال الحزب ضمن السلطة التنفيذية

تعاني مؤسسات السلطة التنفيذية من المركزية والبيروقراطية والفساد وضعف تقديم الخدمات العامة، ما لا يتيح للشباب المشاركة الفاعلة ولا بالحصول على الخدمات اللازمة:

- **لا تعقد الوزارات أي جلسات عامة ولا تملك وسائل مباشرة لإشراك الشباب الحزبيين أو غير الحزبيين في عملية صنع القرار.**
- **تعاني المؤسسات العامة في لبنان من نقص في الموظفين الكفوئين بسبب انتشار المحسوبيات في التعيين، ما يخلّف إدارات شاغرة وموظفين حكوميين غير مؤهلين في عدد من المناصب في القطاع العام والوزارات، ما يحبط من عزيمة الشباب الكفوء والمتعلم للمشاركة في الإدارات العامة.**

المشاركة في اختيار المرشحين لتولي المناصب العامة

- **فاق متوسط عمر النواب تاريخياً الـ50 عاماً، ولم تسجل هذه الأرقام أي تغيّر يذكر منذ إنتخابات العام 1992 [34]**
- **يتم اختيار النواب المرشحين والوزراء المكلَّفين من قبل رئيس الحزب، ما يحد من فرص الشباب لتحسين أدائهم السياسي والشعبي، ويتحول تركيزهم إلى إرضاء القيادة السياسية.**
- **لا يوجد إستشارات ملزمة لاختيار المرشحين، ما يضعف من أهمية آراء أعضاء الحزب عموماً والشباب خصوصاً.**

« وثيقة السياسة الشبابية تتيح لنا الفرصة وتمنحنا الأداة لمناصرة قضايا محددة داخل الحزب، يمكن أن تعود بالفائدة على المواطنين الشباب جميعهم بغض النظر عن طوائفهم.»
شابة 21 سنة

المعيار	ممارسة إيجابية
المشاركة في أعمال الحزب ضمن السلطة التشريعية	• يشكل المجلس الإستشاري للشباب التابع للمجلس الأوروبي مثالاً على هيكلية تشاركية خاصة بالشباب معترف بها على نطاق واسع. والمجلس الإستشاري عبارة عن لجنة تضم المنظمات الشبابية وتتألف من 30 عضواً، ينتخب المنتدى الأوروبي للشباب 20 عضواً منهم، فيما تعيّن مديرية الشباب والرياضة الأعضاء العشر الباقين. وتضطلع اللجنة بدور إستشاري وتقريري في آن واحد. ولقد تطور هذا النظام على امتداد 30 عاماً وبات ملتقىً فريداً للشباب الأوروبي لكي يعملوا بالشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي من أجل وضع السياسات الشبابية وتنفيذها[35].
المشاركة في أعمال الحزب ضمن السلطة التنفيذية	• قامت جنوب إفريقيا بتأسيس برامج حكومية داخل الوزارات تشرك الشباب وتؤمن لهم فرص عمل في القطاع العام في مجالات الأشغال العامة والثقافة والاقتصاد وسوق العمل[36].
المشاركة في اختيار مرشحي الحزب	• إجراء الإنتخابات التمهيدية داخل الحزب يمكّن الأعضاء والشباب من تبادل آرائهم عند تسمية المرشحين الذين يمثلونهم، كما ويخلق تنافساً داخلياً إيجابياً بين قيادات الحزب ومرشحيه، كما هي الحال في الأحزاب السياسية في كندا وبلجيكا وفرنسا والنروج وإيسلاندا[37].

تقييم الأحزاب اللبنانية حسب سلم المشاركة

إنطلاقا من التحليل المستند إلى المعايير التسعة للأحزاب التي شاركت في هذه الدراسة، تقع الأحزاب اللبنانية في الخانة الدنيا من هذا السلم، أي ضمن المشاركة السلبية للشباب.

لا يزال الشباب اللبناني عرضةً للتلاعب من قبل الأحزاب السياسية ويبقى دوره أكثر شكلية وصورية. إذا كلفوا بمهمات في جامعاتهم ومحيطهم الإجتماعي، يفتقرون في معظم الأحيان إلى فهم خلفياتها السياسية وانعكاساتها على المجتمع.

مستوى المشاركة	
قرارات يطلقها الشباب	**المشاركة الفاعلة**
قرارات يوجهها الشباب	
القرارات المشتركة	
إستشارة الشباب بعد إطلاعهم على المعلومات	
تكليف الشباب من دون إطلاعهم على المعلومات	**المشاركة السلبية**
المشاركة الصُوَرية	
المشاركة الشكلية	
التلاعب بحقوق الشباب	

بالإضافة إلى ما تقدّم، يفتقر الشباب إلى بيئة سياسية ديمقراطية تمكنهم من المشاركة في العمل السياسي.

ولن يستطيع الشباب الارتقاء إلى الشراكة في صنع القرار إن بقيت إدارة الأحزاب وأداءها تشرك الشباب صوريًا فحسب في بعض المناسبات أو الأنشطة ذات الأغراض الإنتخابية والطابع الخدماتي.

وتجدر الاشارة إلى أن التثقيف السياسي الديمقراطي الداخلي هو من متطلبات الارتقاء بمشاركة الشباب الأكثر أهمية.

التوصيات: الانتقال من المشاركة السلبية إلى المشاركة الفاعلة

تثبت أدلة كثيرة أن الشباب اللبناني مهتم وقادر على أن يكون شريكاً فاعلاً في صنع القرار السياسي، غير أن الجوانب القانونية والتنظيمية للأحزاب السياسية لا تزال تعرقل هذه الشراكة. وبصفة المجلس النيابي اللبناني عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي وموقعاً على عددٍ من المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، فهو مدعو إلى المباشرة بعددٍ من الإصلاحات دعماً لتفعيل دور الشباب. وقد اعتمدت جمعية الإتحاد، في دورتها الثانية والعشرين بعد المئة، قراراً بعنوان «**مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية**» أوصى الحكومات والبرلمانات بإطلاق جملةٍ من المبادرات، من بينها:

1. **إنشاء هيئات خاصة مولجة تعميم قضايا الشباب في عمل البرلمان؛**

2. **زيادة الإستثمارات في قدرات الشباب وتشجيع المبادرات الشبابية التي تصب في إطار تعزيز الديمقراطية البرلمانية، من خلال الشراكات المتينة والدعم المالي وإبقاء قضايا الشباب في صدارة الأجندة السياسية؛**

3. **تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التمثيل والمشاركة المناسبين للشباب في هيئات صنع القرار، مع الأخذ بعين الإعتبار أن الفتيان والفتيات والشبان والشابات متساوون جميعهم في الحقوق؛**

4. **تطوير الأدوات التي ترتقي بمعرفة الشباب وبمشاركتهم في العملية الديمقراطية، ومنها على سبيل التعداد لا الحصر، المبادئ التوجيهية للآليات التشاركية أو المنتديات التفاعلية لصنع السياسات.**

5. **تأمين الدعم السياسي والمالي، لا سيما الميزانيات التشغيلية الكافية، من أجل تشكيل برلمانات شبابية قوية ومجالس شبابية أو ما شابه ذلك من هيئات، وتعزيز القائم منها، بحيث يتاح المزيد من الفرص أمام المزيد من الشباب لكي يصبحوا ناشطين أكثر في عملية صنع القرار وفي رسم مسار مجتمعاتهم.**

وللإنتقال من المشاركة السلبية إلى تأثير أكبر وأكثر فعالية في صنع القرار السياسي، علينا أن نبتدع طرقاً تجعل الشباب أكثر قدرة للتأثير في إدارة الأحزاب السياسية وبرامجها السياسية بما يمكّنهم من أن يكونوا شركاء القادة السياسيين في صنع القرار.

مستويات التقييم	المعايير	التوصيات
البيئة الناظمة للحياة السياسية	النظام الإنتخابي	1. اعتماد قانون إنتخابي جديد خارج القيد الطائفي، مع اعتماد التمثيل النسبي في الدوائر الكبرى وتضمينه الإصلاحات الأساسية بما يؤمن عدالة التمثيل وديمقراطيته، ومنها: • خفض سن الإقتراع إلى 18 سنة • خفض سن الترشح إلى 21 سنة • إلغاء رسوم الترشح للشباب دون الـ29 سنة • إقرار الكوتا النسائية لتعزيز فرص الشابات للوصول إلى السلطة 2. سنّ قانون للأحزاب السياسية يشجع تلاقي الشباب من مختلف المناطق اللبنانية مثل فرض تأمين نسبة مئوية من العضوية من كافة الأقضية اللبنانية على كل حزب 3. إلزام الأحزاب بالكشف عن مصادر أموالها وتقديم تقاريرها المالية وضمان عدم حصولها على تمويل من جهات خارجية، لاعتبار هذه الممارسة تعدٍ على السيادة الوطنية ولتشجيع السياسية المبنية على البرامج السياسية بدلاً من الزبائنية السياسية 4. رصد موازنة للأحزاب الناشئة والتي تضم أكثر من 50% من مؤسسيها من الشباب 5. مساءلة القضاء لتفعيل دوره في مراقبة تطبيق الأحزاب للقوانين وأنظمتها الداخلية، ما يوفر آليات للمساءلة والمحاسبة وبالتالي ضمان المداولة على السلطة 6. تعديل القانون المتعلق بوسائل الإعلام للحد من ملكية الأحزاب السياسية لها، وتسهيل إنشائها من قبل الشباب من خلال إلغاء الرسوم على التراخيص 7. إقرار اقتراح القانون الذي يرمي إلى تعديل نص المادة الخامسة من قانون الجمعيات الصادر 1909/8/3 لتخفيض سن الانتماء إلى الجمعيات إلى الخامسة عشرة 8. إقرار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات لتسهيل حصول الشباب على المعرفة اللازمة للمشاركة السياسية 9. إقرار القانون المعجل لإنشاء المؤسسة الوطنية لإدارة البطاقة الشبابية والتي تمنح الشباب فرصاً للحصول على الخدمات العامة والخاصة والتطوعية 10. مساءلة وزارة التربية لوضع معايير ديمقراطية للعمل السياسي داخل الجامعات العامة والخاصة 11. مطالبة وزارة التربية ودعمها لتنظيم ورشات عمل شهرية في الجامعات حول الديمقراطية ودور الأحزاب 12. التعاون مع مراكز أبحاث على دراسات حول واقع الشباب في لبنان وتطلعاتهم السياسية 13. مطالبة وزارة الشباب والرياضة ودعمها لتخصيص يوم وطني للشباب الحزبي تتضمنه لقاءات وتبادل تجارب بين الشباب
	الأطر القانونية للأحزاب السياسية	
	الثقافة السياسية	

مستويات التقييم	المعايير	التوصيات
التنظيم السياسي للأحزاب	آليات التأثير على أجندة الحزب	1. تبني كل نائب إدراج تطبيق السياسة الشبابية ضمن أولويات حزبه 2. وضع مهل زمنية لكل من اللجان المعنية لمناقشة بنود السياسة الشبابية وإقرارها 3. إلزام النواب أحزابها بجعل محاضرها وأعمالها الداخلية بما فيها الميزانية متاحةً أمام الأعضاء الشباب 4. العمل على إنشاء لجان شبابية مستقلة داخل الحزب تكون مسؤولة عن ترجمة السياسات الشبابية إلى برامج عمل حزبية 5. وضع كوتا لتمثيل المرأة في المكاتب السياسية للحزب ضمن قانون الأحزاب 6. تضمين قانون الأحزاب إلزامية إجراء الإنتخابات الداخلية مع فرض كوتا شبابية في المناصب الرفيعة في الحزب 7. تضمين قانون الأحزاب وضع معايير ديمقراطية للإنتخابات داخل الحزب بما يؤمن التداول على السلطة 8. تضمين قانون الأحزاب إلزام الأحزاب بإجراء إنتخابات تمهيدية تسبق اختيار مرشحيها للنيابة 9. تضمين قانون الأحزاب إلزام الأحزاب بإنشاء قطاع شبابي ينتخب ممثليه ويمثل في الأطر القيادية للحزب 10. تبني النائب ضمن حزبه إقامة ورشات عمل تشرك قيادات شبابية من مختلف الأحزاب حول القيادة والإدارة الداخلية للحزب
	تمثيل الشباب داخل الأطر القيادية للحزب	
	التنشئة السياسية تماشياً مع المبادئ الديمقراطية	

مستويات التقييم	المعايير	التوصيات
عملية صنع القرار السياسي	المشاركة في أعمال الحزب ضمن السلطة التشريعية	1. مساءلة وزارة التربية لإصلاح منهج التربية المدنية، بشكل يعزز الوعي السياسي لدى الشباب ويكسبهم مهارات في العمل السياسي الحديث 2. تبني قانون لاستحداث مصلحة داخل وزارة الشباب والرياضة تُعنى بتزويد باقي الوزارات بكوادر شبابية للتطوع والتدريب 3. مساءلة وزارة التربية والتعليم العالي إدخال منهج تربوي حول المواطنة الفاعلة والمشاركة الديمقراطية لتعتمده الجامعات الخاصة والعامة وتأهيل فريق من الأساتذة لتقديمه 4. تبني النواب إقامة مجلس نيابي للشباب يرصد ويواكب العملية التشريعية بالتعاون مع المجتمع المدني 5. تشجيع كل وزارة على التعاون مع الشباب من خلال لقاءات استشارية ولجان لدعم عمل الوزارة وإدراج قضايا الشباب في الملفات الوزارية 6. مطالبة مجلس الوزراء بإنشاء لجنة شبابية في كل وزارة غرضها دعم هذه الوزارة في تطبيق السياسة الشبابية في ما يخصّ أعمالها والعمل مع النواب الحاليين ومرشحي الأحزاب للإنتخابات النيابية المقبلة على أولويات الشباب 7. تبني النواب مبادرة إنشاء وحدة شبابية داخل المجلس النيابي تعزز التواصل بين المجلس النيابي والشباب وتتيح لهم المشاركة في أعمال مجلس النواب، ما يؤهله للعمل التشريعي والمشاركة في أعمال اللجان النيابية 8. إقرار موازنة للأحزاب تغطي برامج تثقيفية للشباب المحازبين من قبل أخصائيين معتمدين من الدولة اللبنانية
آليات مشاركة الشباب في عم	المشاركة في أعمال السلطة التنفيذية ضمن الحزب	
	المشاركة في اختيار المرشحين لتولي المناصب القيادية	

المراجع

مراجع دولية

المصدر	الأحكام أو التوصيات ذات الصلة
المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	• الحق في حرية الفكر والتعبير؛ • الحق في الوصول إلى المعلومات؛ • الحق في المشاركة في الحياة السياسية؛ • الحق في حرية تكوين الجمعيات؛ • الحق في المساواة في التمتع بحماية القانون.
اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة جميعها	• على الدول أن تدمج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في نظامها القانوني، وأن تلغي القوانين التمييزية كافةً وتعتمد قوانين ملائمة تحظر التمييز ضد المرأة؛ • على الدول أن تنشئ محاكم أو مؤسسات رسمية أخرى كي تضمن الحماية الفعلية للمرأة من التمييز؛ • على الدول أن تضمن القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة كلها من قبل الأفراد أو المنظمات أو الشركات.
البنك الدولي وبرنامج الكمنولث للشباب	• أشرك الوزراء المعنيون بالشباب في دول الكمنولث أبرز المنظمات الشبابية والبنك الدولي في صياغة السياسات الشبابية الوطنية؛ من أجل التأثير على التغيير وتحقيق المساءلة أمام الشباب، وينبغي أن تكون هذه السياسات متعددة القطاعات وأن تنتهج مقاربة تعميمية بغية إشراك الجهات الفاعلة الرئيسة.
خطة عمل براغا للشباب للعام 1998	• السياسات الشبابية المتكاملة المشتركة ما بين القطاعات؛ • كفالة التعاون ما بين المنظمات الشبابية على الصعيد الوطني؛ • العمل على اجتثاث الفقر وإحراز التنمية في صفوف الشباب؛ • ضمان مشاركة الشباب كلهم بما في ذلك المعوقين؛ • إشراك المنظمات الشبابية إشراكاً واسعاً في منظومة الأمم المتحدة.
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 126/62 للعام 2008	• إدماج الشباب في الاقتصاد العالمي وحمايتهم؛ • كفالة التنمية الشبابية وضمان توفير التمويل الكافي للتعليم النظامي وغير النظامي؛ • تحسين ظروف عمل الشباب وتعزيز الروابط بين التعليم والإدماج الإجتماعي؛ • تشجيع الريادة في الأعمال لدى الشباب وبلورة استراتيجيات وطنية من أجل تخطي الفجوة الرقمية.
قرارات الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2010 وما طُرح للتصويت في جمعيته في دورتها الـ122	• وضع سياسات وطنية شبابية من أجل مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية؛ • تشكيل هيئات برلمانية متخصصة تُعنى بتعميم مراعاة قضايا الشباب في عمل البرلمان؛ • زيادة الإستثمارات في المساهمات الشبابية والتي يقودها الشباب، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق حسن تمثيل الشباب ومشاركتهم في أجهزة صنع القرار؛ • النهوض بالوعي الشبابي وبمشاركة الشباب في العملية السياسية.

المصدر	الأحكام أو التوصيات ذات الصلة
إعلان لشبونة بشأن سياسات الشباب وبرامجهم الصادر في العام 1998	• صياغة السياسات الوطنية الشبابية وتنفيذها ومتابعتها ؛ • تطوير بناء القدرات من خلال الإئتلافات الشبابية، الرسمية منها وغير الرسمية؛ • كفالة المشاركة الشبابية الفعالة في مختلف مجالات المجتمع وفي عمليات صنع القرار؛ • تيسير وصول الشباب إلى الهيئات التشريعية وهيئات صنع السياسات؛ • إيلاء الأولوية لبناء قنوات الإتصال مع الشباب؛ • تشجيع إدراك الشباب لمبادئ التنمية المستدامة والتزامهم بها.
برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها	• المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع وفي صنع القرار من خلال الفرص التي تتيح للشباب التعرف إلى حقوقهم وواجباتهم؛ • تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية والإنمائية والبيئية للشباب وإزالة العقبات التي تؤثر على مساهمتهم بصورة تامة في المجتمع؛ • تشجيع الجمعيات الشبابية وأنشطتها من خلال الدعم المالي والتعليمي والتقني؛ • تشجيع زيادة التعاون والتبادل بين المنظمات الشبابية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

السياسة الشبابية في لبنان

لأغراض الدراسة توفر هذه السياسة آليات متينة لإشراك الشباب في الحياة السياسية:

التوصية	التقنية
إفساح المجال للتفاعل الاجتماعي بين الشباب من طوائف وخلفيات ثقافية مختلفة	• توسيع نطاق المساحات العامة والمشتركة، ودعمها وتعزيز نوعيتها، من مؤسسات تربوية وترفيهية وثقافية ومنظمات شبابية وحث المؤسسات التعليمية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني والإدارات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص على دعم بيوت الشباب وتشغيلها بحيث تقدم خدمات مختلفة للشباب، بما في ذلك خدمات السكن القصير الأمد. • إيجاد أماكن للأنشطة الثقافية والترفيهية من أجل تعزيز فرص التفاعل والاختلاط بين الشباب، مثل توأمة النوادي والزيارات المتبادلة أو المشتركة للأماكن الأثرية أو إقامة الندوات أو الحفلات المشتركة.
العمل على تغيير المنظومة القيمية الثقافية	• إتخاذ الاجراءات اللازمة كافة لتعديل القوانين كلها التي تضمن المساواة التامة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات. • إعتماد آليات للمحاسبة على التحريض المذهبي في الإعلام. • تعزيز دور الإعلام الشبابي، ودعم البرامج والأنشطة الإعلامية الثقافية الموجهة إلى الشباب. • تسهيل إنتاج برامج إعلامية من إعداد الشباب وإدارتهم وتقديمهم. • تعزيز الإعلام البديل بين الشباب. • توعية المجتمع حول ذوي الحاجات الخاصة، لا سيما في المناطق وبين الشرائح التي تعتبر الإعاقة من الأمور المعيبة، حيث يرفض الأهل الإفصاح عنها أو التعاطي معها بشكل عادي ما يؤدي إلى سجن ذوي الحاجات الخاصة داخل المنزل.
العمل على تأمين تساوي الجميع أمام القانون كشرط أول لبناء المواطنية	• اتخاذ الإجراءات اللازمة كلفةً للمضي في تعديل القوانين جميعها من أجل تحقيق المساواة التامة بين الشباب اللبناني، ذكورًا وإناثًا، وإلغاء التمييز بين الشباب اللبناني (ذكور وإناث) المبني على أساس المعتقد الديني أو السياسي أو المناطقي أو غيره؛ كما وإلغاء التمييز ضد الشباب والأطفال استناداً إلى السن كون ذلك معيارا خاطئاً . • إقرار مراسيم تطبيقية لقانون 2000/220 الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم والعمل وتشديد العقوبات على المخالفين لتلك القوانين وإيجاد مؤسسات وسطية تعنى بذوي الإحتياجات الخاصة. • إصدار بطاقة شبابية تقدّم حسومات خاصة للشباب، في مجالات النقل والثقافة على سبيل المثال وتسهّل لهم فرص الوصول إلى مصادر المعلومات، وتعزّز انخراطهم في الحياة العامة والمُجتمعية.
ضمان حق الشباب بالمشاركة في العمل المدني والنشاط السياسي بشتى أشكاله وتحفيز هذه المشاركة	• تخفيض سن تأسيس الجمعيات والانتساب إليها في قانونيْ 1909 في وزارة الداخلية و 2004/629 في وزارة الشباب والرياضة إلى سنّ الخامسة عشر تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها الدولة اللبنانية. • إقرار قانون تخفيض سن الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية إلى الثمانية عشر عاماً. • إقرار قانون تخفيض سن الترشح للانتخابات النيابية والبلدية إلى الحادية والعشرين عاماً. • إعادة إحياء اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية مع ضمان إجراء الانتخابات بشكل دوري واستقلالية عمل مجالس الفروع. • دعم الدولة للجمعيات الشبابية مالياً لتمكينها من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة. • تعديل قانون وزارة الشباب والرياضة رقم 2004/629 والمراسيم التي اعتمدت في إطاره أو في موازاته وذلك إحتراماً للمبادئ العامة المنصوص عليها في الدستور وللمواثيق الدولية المتعلقة بحرية إنشاء الجمعيات. • تفعيل دور وزارة الشباب والرياضة على مستوى الاهتمام بقطاع التنمية الشبابية أسوة بقطاع الرياضة. • إعادة إحياء اتحاد شباب لبنان والتعلم من تجربة السنوات الماضية، على أن يضم هذا الاتحاد الجمعيات والمنظمات الشبابية الحزبية كافة في لبنان.

المراجع الأخرى

[1] راجع مثلاً دراسة إيلين كينتيليه «الإختلافات في المشاركة السياسية ما بين الشباب وكبار السن»، مجلة السياسة المعاصرة، المجلد 13، العدد 2 (2007).

[2] مارش هوغ، «التنشئة السياسية ومستقبل السياسة»، مجلة Acta Politica ، المجلد 39 (2004).

[3] تيريز أتول وآخرون، «حاضرون أم غائبون؟ المشاركة وعدم المشاركة في أوساط الشباب»، مجلة السياسة المعاصرة، المجلد 9 العدد 1 (2003).

[4] الفقرة ج من مقدمة الدستور اللبناني، أضيفت بموجب القانون الدستوري الصادر في العام 1990.

[5] شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، «التوقعات السكانية في العالم»، 2010.

[6] راجع «وثيقة السياسة الشبابية في لبنان»، حيث ارتكز هذا المعدل على عدد من الإحصاءات مذكورة في دراسات مختلفة، لا سيما: «هجرة الشباب اللبناني وخططه المستقبلية» - دراسة صادرة في شهر نيسان/ أبريل 2009 عن جامعة القديس يوسف؛ و«لمحة عن لبنان» – دراسة صادرة عن المشروع الإقليمي لمؤسسة «نسيج» عام 2008، بالتعاون مع جمعية إنقاذ الطفل.

[7] إنظر المرجع أعلاه.

[8] إنظر المرجع أعلاه.

[9] على سبيل المثال، أفاد إثنان من أصل الأحزاب السبعة التي شملتها هذه الدراسة بأن الشباب يشكلون أكثر من 40 في المئة من أعضائها المنتسبين، كما توثق لوائح الإنتساب هذه النسب.

[10] تقرير النظرة الإقليمية للشباب في المنطقة العربية – الأمم المتحدة، سنة الشباب 2010-2011.

[11] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «لمحة عامة إقليمية: الشباب في المنطقة العربية» إصدار بمناسبة السنة الدولية للشباب (2011).

[12] ورقة مقدمة إلى مؤتمر «القياديات الشابات في العالم العربي: صوت المستقبل» الجامعة اللبنانية الأمريكية (2012).

[13] تقرير اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «دليل المنظمات الشبابية في لبنان»، 2011.

[14] راجع كمثال المقال الصادر في العام 2011 عن «حمى الإنتخابات»، والمتوفر على الموقع التالي:
https://now.mmedia.me/lb/en/reportsfeatures/election_fever
والتقرير الصادر في العام 2008، والمتوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.nytimes.com/200914/11//world/middleeast/14lebanon.html?_r=0

[15] الإسكوا، "تسليط الضوء على ديناميات التوترات الطائفية: تحليل لوجهات نظر الشباب في لبنان بناءً على إستنتاجات سلسلة من حلقات النقاش»، بيروت (2009).

[16] الإسكوا، "تسليط الضوء على ديناميات التوترات الطائفية: تحليل لوجهات نظر الشباب في لبنان بناءً على إستنتاجات سلسلة من حلقات النقاش»، بيروت (2009).

[17] راجع كمثال مقال عن التجمع الأخير لقوى الرابع عشر من آذار، حيث كان المتحدثون من الشباب، صحيفة الـDaily Star، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.dailystar.com.lb/News/Politics/2013/Mar-18210529-/march-14-youth-demand-unity.ashx#axzz2SniD4pCG

[18] راجع مثلاً السرد التاريخي الوارد في كتاب كارول داغر «تحدي لبنان ما بعد الحرب، إهدموا الجدران» الصادر عن دار‹St. Martin، نيويورك (2000).

[19] مؤسسة بيوند للإصلاح والتنمية، «نوعية الخدمات العامة: نحو نظامٍ تمثيلي ولامركزي للحُكم»، ملخص سياساتي (مجموعة BRD/I ش.م.ل.، بيروت 2013).

[20] شارل حرب، «وصف الشباب اللبناني، دراسة استقصائية وطنية ونفسية - إجتماعية»، معهد عصام فارس، بيروت (2010).

[21] مؤسسة بيوند للإصلاح والتنمية، «وسائل الإعلام في لبنان: نحو تعزيز حرية الرأي»، ملخص سياساتي (مجموعة BRD/I ش.م.ل.، بيروت 2013).

[22] روجر هارت (1992)، «مشاركة الأطفال: من الجهود الصورية إلى المواطنة»، (العدد 4)، فلورنسا، إيطاليا، المركز الدولي لإنماء الطفل التابع لليونسكو. [Children's participation: From tokenism to citizenship]

[23] أنظر المرجع أعلاه.

[24] منشورات جامعة أكسفورد.

[25] «تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (كانون الثاني/ يناير 2013).

[26] تقرير مؤسسة انترنيوز حول الممارسات الإدارية للمحطات الإعلامية في لبنان (2009).

[27] «تحسين المشاركة السياسية للشباب على إمتداد الدورة الانتخابية»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (كانون الثاني/ يناير 2013).

[28] تقارير مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED) للعامين 2011 و2012.

[29] قانون الأحزاب السياسية في الأرجنتين، مأخوذ من كتاب كينيث جاندا «الأحزاب السياسية والديمقراطية من منظورٍ نظري عملي»، المعهد الديمقراطي الوطني (واشنطن 2005).

[30] «تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الإنتخابية»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (كانون الثاني/ يناير 2013).

[31] المعهد الدانماركي للأحزاب والديمقراطية، «السبيل إلى بناء جناح شبابي: 30 موضوعاً للنقاش والتفكير» (الدانمارك 2012).

[32] المعهد الدانماركي للأحزاب والديمقراطية، «السبيل إلى بناء جناح شبابي: 30 موضوعاً للنقاش والتفكير» (الدانمارك 2012).

[33] الدستور الإسباني.

[34] فريد الخازن، «آفاق لبنان: أول انتخابات نيابية بعد الحرب»، مركز الدراسات اللبنانية (أكسفورد، 1998).

[35] منظمة العمل الدولية، «كيفية إشراك الشباب في عملية صنع السياسات» (2009).

[36] معلومات حكومية حول جنوب افريقيا http://www.info.gov.za/issues/youth/index.html

[37] مايكل غاليغر ومايكل مارش، «إختيار المرشحين إنطلاقاً من منظور مقارن: الحديقة السرية للسياسة»، (منشورات SAGE،1998).

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل. ونحن نعمل على الأرض في 166 بلداً ونتعاون معها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. وفي وقت تقوم فيه هذه البلدان بتطوير قدراتها المحلية، تعتمد على الشعوب المنضمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى شركائنا العديدين.

لمزيد من المعلومات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مبنى البنك العربي الإفريقي الدولي
شارع المصارف - النجمة، بيروت 5211 2011
لبنان

البريد الإلكتروني: registry@undp.org.lb
الموقع الإلكتروني: www.undp.org.lb

شعوب متمكنة
أمم صامدة.

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

UNDP
شعوب متمكنة
أمم صامدة.